الأمم المتحدة
A/RES/59/27

Distr.: General
14 January 2005

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون
البند ٥٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/59/L.30* و *Add.1*)]

٥٩/٢٧ - تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، والأهداف الإنمائية الواردة فيه، ولا سيما الأهداف الإنمائية المتصلة بالصحة، وإلى قراراتها ٥٥/١٦٢ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٩٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/١٤٤ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٣ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضا إلى قرارات جمعية الصحة العالمية ٤٨-١٣ المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥، و ٥٤-١٤ المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠١، و ٥٦-٢٨ و ٥٦-٢٩ المؤرخين ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٢]،

وإذ تسلم بأن على الدول الأعضاء أن تعزز جهودها من أجل وضع حد لتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإصابة بداء الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية وبدء عكس اتجاهها بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تعيد تأكيد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)[٣]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) A/59/282 و Corr.1.

(٣) القرار دإ - ٢٦/٢، المرفق.

وإذ تسلم بأن عولمة التجارة وتزايد الأسفار الدولية قد أديا إلى زيادة خطر الانتشار السريع للأمراض المعدية على النطاق العالمي، وهو ما يشكل تحديات جديدة في مجال الصحة العامة،

وإذ تلاحظ مع القلق ما يخلفه فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية والأوبئة الرئيسية من أثر وخيم على البشرية وعبء ثقيل على الفقراء، ولا سيما في البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نموا، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وإذ تلاحظ في هذا الصدد مع التقدير الأعمال التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والوكالات التي تشترك في رعايته، والصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا، وعقد المؤتمر الدولي الخامس عشر المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في بانكوك، في الفترة من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ تحت شعار ''تقديم العلاج للجميع''، لصالح الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)،

وإذ تلاحظ مع القلق أيضا تفشي إنفلونزا الطيور في الآونة الأخيرة، مدركة آثارها على صحة البشر وعلى الاقتصاد، وإذ ترحب بالبيان الوزاري المشترك بشأن الحالة الراهنة لأمراض الدواجن،

وإذ ترحب بالنجاح الحالي الذي تحققه البلدان المتضررة من المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة في مكافحة هذا الداء، وهو ما يوضح أهمية الالتزام السياسي والقيادة القوية اللذين أبدتهما البلدان المتضررة، والدور الذي اضطلعت به منظمة الصحة العالمية في السيطرة على الوباء، مع وعيها بأن مكافحة أمراض جديدة وأخرى ناشئة من جديد مثل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وإنفلونزا الطيور ما زالت بعيدة عن بلوغ غايتها،

وإذ تلاحظ المبادرات الجديدة التي تمت على الصعيد العالمي لمواجهة المخاطر التي تهدد الصحة العامة، من قبيل مبادرة الشبكة العالمية للإنذار بتفشي الأمراض والتصدي لها، التي تضم ما يزيد على مائة وعشرين شريكا لتقديم الدعم التقني العالي الجودة في الوقت المناسب،

واقتناعا منها بأن تعزيز نظم الصحة العامة أمر حاسم في تنمية جميع الدول الأعضاء، وبأن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتحقق من خلال اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة، بما في ذلك نظم الوقاية من الأمراض المعدية والتحصين ضدها،

وإذ تؤكد أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز بناء قدراتها في مجال الصحة العامة لكشف تفشي الأمراض المعدية الرئيسية والتصدي لها بسرعة بإنشاء آليات فعالة للصحة العامة وتحسينها، وإذ تسلم في الوقت ذاته بأن حجم الاستجابة الضرورية قد يتجاوز قدرات العديد من البلدان النامية،

واقتناعا منها بأن السيطرة على تفشي الأمراض، ولا سيما الأمراض الجديدة التي تظل مسبباتها مجهولة، تتطلب تعاونا دوليا وإقليميا، وإذ تلاحظ في هذا الصدد جملة أمور منها انعقاد الدورة الخامسة والخمسين للجنة الإقليمية لغرب المحيط الهادئ التابعة لمنظمة الصحة العالمية، في شنغهاي، الصين في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤،

وإذ تسلم بالحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي والإقليمي للتصدي للتحديات الجديدة والقائمة في مجال الصحة العامة، وخاصة ما يتعلق منها بتعزيز التدابير الفعالة كتأمين لقاحات مأمونة وميسورة التكلفة ومتيسرة للجميع، فضلا عن مساعدة البلدان النامية على تأمين اللقاحات ضد الأمراض المعدية التي يمكن الوقاية منها، وتقديم الدعم لتطوير لقاحات جديدة،

وإذ تسلم أيضا بخبرة منظمة الصحة العالمية والدور الذي تضطلع به في جملة ميادين منها التنسيق مع الدول الأعضاء في تبادل المعلومات وتدريب الموظفين والدعم التقني واستخدام الموارد وتحسين آليات التأهب والاستجابة في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي، وفي تحفيز وتعزيز العمل المتعلق بالوقاية من الأوبئة والأمراض المستوطنة وغيرها من الأمراض ومكافحتها والقضاء عليها، فضلا عن عمل مكتب منظمة الصحة العالمية المخصص لمراقبة الأمراض المعدية والتصدي لها،

وإذ تؤكد استمرار أهمية الأنظمة الصحية الدولية بوصفها أداة لكفالة أقصى حماية ممكنة من تفشي الأمراض دوليا وأدنى إعاقة لحركة المرور الدولية، وإذ تحث الدول الأعضاء على إيلاء أولوية كبرى للعمل بشأن تنقيح الأنظمة،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي وتقوية الصحة العامة على الصعيد القطري،

وإذ ترحب أيضا بإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة المعتمد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١[٤]، وإذ تلاحظ قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من الإعلان[٥]،

وإذ تسلم بالحاجة إلى تعزيز الهياكل الأساسية الصحية والاجتماعية الوطنية لتقوية التدابير الرامية إلى القضاء على التمييز في الحصول على خدمات الصحة العامة والمعلومات والتعليم لصالح جميع الناس، لا سيما الفئات الأكثر حرمانا وضعفا،

١ - **تحث** الدول الأعضاء على زيادة إدماج شؤون الصحة العامة في استراتيجياتها الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك عن طريق وضع آليات فعالة في مجال الصحة العامة وتحسينها، وخاصة شبكات مراقبة الأمراض والتصدي لها ومكافحتها والوقاية منها ومعالجتها وتبادل المعلومات بشأنها وتوظيف موظفي قطاع الصحة العامة على الصعيد الوطني وتدريبهم؛

٢ - **تهيب** بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي زيادة التوعية بالممارسات السليمة في مجال الصحة العامة، بما في ذلك عن طريق التعليم ووسائط الإعلام الجماهيري؛

٣ - **تشدد** على أهمية التعاون الدولي النشط في مكافحة الأمراض المعدية استنادا إلى مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة، بهدف تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات وتقاسم الخبرة، فضلا عن برامج البحث والتدريب التي تركز على مراقبة الأمراض المعدية والوقاية منها ومكافحتها والتصدي لها وتقديم الرعاية والعلاج المتعلقين بها، والتلقيح ضدها؛

٤ - **تدعو** إلى تحسين نظم التأهب والاستجابة في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي، بما في ذلك نظم الوقاية من الأمراض المعدية ورصدها، للتصدي بشكل أفضل للأمراض الرئيسية بما في ذلك في حالات تفشي الأمراض الجديدة على الصعيد العالمي؛

٥ - **تشجع** الدول الأعضاء على أن تشارك بفعالية في التحقق من بيانات ومعلومات المراقبة المتعلقة بحالات الصحة العامة الطارئة التي تكون مثار قلق دولي وفي التصديق عليها، وعلى أن تتبادل، في الوقت المناسب وبشفافية وبالتعاون الوثيق مع منظمة

---

(٤) WT/MIN(01)/DEC/2. متاح على: http://docsonline.wto.org.

(٥) WT/L/540. متاح على: http://docsonline.wto.org.

الصحة العالمية، المعلومات والخبرات بشأن الأوبئة والوقاية من الأمراض المعدية الجديدة والناشئة من جديد التي تمثل خطرا على الصحة العامة على الصعيد العالمي ومكافحتها؛

٦ - **تدعو** اللجان الإقليمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حسب الاقتضاء، إلى التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني، عندما يطلب منها ذلك، في بناء قدراتها في مجال الصحة العامة وفي التعاون الإقليمي من أجل الحد من الأثر الضار للأمراض المعدية الرئيسية والقضاء عليه؛

٧ - **تشجع** الدول الأعضاء، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها وصناديقها وبرامجها على أن تواصل، كل في نطاق ولايته، معالجة شواغل الصحة العامة في أنشطتها وبرامجها الإنمائية، وأن تقدم دعما فعليا لبناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي ومؤسسات الرعاية الصحية، بأن تقدم مثلا مساعدات تقنية وغير ذلك من المساعدات ذات الصلة إلى البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يدرج ملاحظات بشأن مسألة تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي في تقريره عن متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين.

الجلسة العامة ٦٠
٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤